الورقة الطائفية احترقت في يد الجمعيات.. ومبادراتها تجاوزها التاريخ.. وزير العدل:

لا ضغط خارجي.. وبعض الجمعيات ستجد نفسها معزولة في المرحلة المقبلة

أحمد الملا

قال وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة، أن المبادرات التي طرحتها بعض الجمعيات السياسية «تجاوزها التاريخ»، وأنه تم تجاوز تلك الجمعيات، وسوف تجد نفسها معزولة في المرحلة المقبلة. وقال بأنه «لا يوجد ضغط سياسي خارجي في التعامل مع الجمعيات السياسية»، مشيراً إلى وجود تحسن كبير في الأمن والاقتصاد.

جاء ذلك، خلال مواجهة الوزير للنائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالله الدوسري في جلسة النواب أمس، وذلك على إثر سؤال كان الدوسري قد قام بتوجيهه للوزير بشأن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة ضدّ الجمعيات السياسية المخالفة. وعقّب الدوسري على ردّ الوزير بأنه «غير مقنع أبداً، وأنه لا إجراءات حقيقية قامت بها الوزارة ضدّ الجمعيات المخالفة».

وبدأ الدوسري مداخلته بالقول «استبشر الشعب خيرا، وبأن القانون سيطبق على الجميع وأنه سيتم محاسبة المخالفين الذين ينشرون الفوضى في كل مكان، والحكومة تقول انها طبقت 17 توصية من أصل 22 رفعها المجلس الوطني، ولا اعرف مدى صدق هذا الكلام، حيث أن ذلك لم ينعكس على أرض الواقع بعد».

وأوضح الدوسري بأن «كل التوصيات التي تم رفعها، انصبت على موضوع ضرورة تطبيق القانون، وضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية ضدّ الجهات المحرّضة على العنف في تجمعاتها ومسيراتها أو عبر إعلامها، وكنا ننتظر من وزير العدل تطبيق القانون على تلك الجمعيات المخالفة».

الدوسري: لو كنت مكانك لقدمت استقالتي.. الوزير: لا شأن لك بذلك

وقال «قانون الجمعيات السياسية واضح جداً في تعاطيه وضبطه لإيقاع الجمعيات، حيث ينص بوضوح على مسألة ضرورة عدم انحراف تلك الجمعيات عن طريقها، وأنه ليس للجمعيات أن تخالف القانون أو تحرض الناس على مخالفة القانون».

مضيفاً «هل راعت تلك الجمعيات القانون؟!، أم انها ارتكبت مخالفات جسيمة تمس بالأمن الوطني؟!،وهل اتخذت وزارة العدل التدابير اللازمة ضد تلك الجمعيات؟!. ونحن نشاهد يوميا تلك الجمعيات وهي تحرض على العنف، وكيف أنها تصف في خطاباتها وبياناتها رجال الشرطة بأبشع الاوصاف، فأين وزارة العدل عن ذلك ولماذا تصمت عن كل تلك المخالفات؟!».

وتساءل «هل احترمت تلك الجمعيات القانون والدستور والميثاق؟!، أم أن بعض تلك الجمعيات لا تعترف بالمؤسسات الدستورية؟».

وقال «تقدمت بسؤال لوزير العدل من موقعي كنائب، ومن ملاحظتي لواقع تفعيل توصيات المجلس الوطني، وهدفي هو تفعيل أبسط أدوات الرقابة لدي كنائب من خلال السؤال، ولكن ما كان من الوزير إلا أن طلب تأجيل السؤال، واستبشرت خيرا بهذا التأجيل، وقلت علّه يأتي بشيء جديد، ولكن كل ما حصلت عليه في الرد بعد هذا الانتظار، هو أن الوزير أرفق لي القرارات التي صدرت في الجريدة الرسمية، وكأنه يستهزأ بالسؤال!».

وأضاف «وأنا اشك أن الوزير كتب هذ الجواب، ولا أعتقد انه سيخطئ خطأ إملائي فادح، كما أن الإجابة جاءت خالية من أي إجراء اتخذ ضد الجمعيات المخالفة».

من جانبه قال وزير العدل ان البحرين هي كل يوم أفضل من السابق، وأن الأمور تسير إلى الأمام.

وأضاف «وضعنا لا يسمح بأن ندخل في التفاصيل، وذلك على حساب المصلحة العامة، وكل جمعية لها ملف في وزارة العدل، ويتضمن حصراً للتصريحات، وذلك حتى نصل إلى مرحلة الإجراءات التي يمكن أن نتخذها، وبما يتوافق مع الجو العام».

وتابع بالقول «الورقة الطائفية التي تستخدمها بعض الجمعيات السياسية احترقت واحترقت في يدها، واليوم نتعامل مع الوضع كاملاً لكي نؤمن وحدة وطنية لمجتمع متعدد في إقليم منقسم، وهذا يعني ان لا يكون مجال للطائفية السياسية في العمل السياسي، ونتعامل مع الوحدة الوطنية، واليوم البحرين قادرة على استقبال مؤتمرات دولية واعمال مختلفة، كما أن رجال الامن مستمرون في ضبط الامن في البلد».

وقال الوزير «إن وزير العدل يعمل وفق تقدير السلطة التي لديه، والأداتان التي يمكن التحرك عليهما مع الجمعيات المخالفة هما رفع دعوى بشأن الحل أو الوقف، ولكنني أقول لكم، بان تلك الجمعيات السياسية تم تجاوزها، وهم يتحدثون عن مبادرات تجاوزها التاريخ، وهم يتحدثون عن اشياء منذ سنتين ونصف السنة، والمرحلة التي ستكون بعدها مختلفة تماما، وهذه الجمعيات ستجد نفسها لوحدها، والتعامل معها سيكون تحصيل حاصل». وتابع «لا يوجد ضغط سياسي خارجي في التعامل بأي نحو مع الجمعيات السياسية، وما يحدونا للعمل هو وضعنا الداخلي والوحدة الوطنية، والجانب الاقتصادي يتحسن، ومن قرر عزل نفسه فسيبقى في معزله ونتعامل معه على انه عازل نفسه، ولا يوجد أي تراخٍ او اهمال، وهؤلاء هم من تسبب فيما مرت به البلد».

من جهته علق النائب عبدالله الدوسري على مداخلة الوزير بقوله: أنا أؤكّد بأن الوزير لم يرفق لي أي اجراء قامت به وزارته مع ان كلامه جميل.

وأضاف «الوزارة لم تطبق القانون منذ أكثر من سنتين، بينما شرذمة تلعب بالبلد، وأنا طالبتك في أكثر من موقف بتطبيق القانون، فما الحاجة إلى عقد المجلس الوطني إذن؟!». وتابع بالقول «لو كنت مكانك لقدمت مع الجواب استقالتي، وأنا لو يتيح لي القانون الحق في الاستجواب لقدمت الاستجواب، لكني اعرف وضع المجلس وقدرنا».

ورد وزير العدل على الدوسري بالقول «أنا لم اتوعد، وإذا قررت أفعل، وهناك خلط بين دعوى تقدم للنيابة العامة أو دعوى يقيمها الوزير أمام القضاء».

وأضاف «نحن الآن نحسم وإذا لم تكن تر فهذا شأنك، وموضوع استقالتي ليس لك دخل فيه واستجوابي من قبلك ليس لي به دخل، وما نسبته لي بالتوعد فأنا لا اتوعد، وأنا أقوم بما يتوجب علي عمله، ولست في وارد تطبيق رؤية شخص». وتابع «هناك إجراءات تم العمل بها ولا زال، وانظر إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة ضد العنف».

الوزير: نسعى لإيجاد وظائف لمسرحي دلمون

خادم: نؤيّد إجراءاتكم ضدّ الجامعات المخالفة

سمير خادم

قال النائب سمير خادم انه يؤيد الخطوات التي يقوم بها وزير التربية باغلاق الجامعات الخاصّة المخالفة بالقانون، مشيرا إلى أن طلبة جامعة دلمون يعانون الأمرين من قبل إدارة الجامعة وقراراتها التي تضر الطلبة.

ولفت إلى أن كشف الدرجات والذي يتم استخراجه بمبلغ دينار او دينارين يطلبون الان منهم 150 دينارا، كما ان الموظفين يعانون الان بعد تسريحهم من عملهم فأين يذهبون؟!.

من جانبه قال وزير التربية والتعليم ان التعليم العالي قام بمخاطبة جميع الطلاب لمراجعتهم وتم رفع قضية للقضاء المستعجل بعد ان ماطلت الجامعة بعدم اعطاء الطلاب شهاداتهم، وهو الامر الذي لا نسمح به بأن يستمر وذلك عبر استهداف أبنائنا.

وأكّد الوزير أن الوزارة ستقوم بكل جهدها لايجاد وظائف لموظفي جامعة دلمون الذين تم تسريحهم، وذلك على الرغم من ان ذلك من غير اختصاص الوزارة.

وتابع: تم انشاء الجامعات الخاصة قبل صدور قانون التعليم العالي في 2005 كما تم انشاء الأمانة العامة للمجلس العالي في 2006 وتم اغلاق فرعي جامعة بيرلا ونيويورك للعلوم والتكنلوجيا لعدم تمكنهما من التكيف مع متطلبات وشروط التعليم العالي وسحب ترخيص جامعة دلمون في 2013 بعد اخفاقها في احترام القانون واللوائح والقرارات والترخيص لكيلة ابوغزالة في العام 2012 واصبح عدد الطلبة بعد ذلك حوالي 14 الفا.

في بيان لمجلس النواب بمناسبة انعقاد القمة الخليجية:

لابد من خطوات متسارعة لإقامة «الاتحاد الخليجي»

أصدر مجلس النواب بيانا، بارك من خلاله انعقاد القمة الخليجية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي (34) المنعقدة بدولة الكويت الشقيقة، متأملا أن تخرج القمة الخليجية بالعديد من القرارات والتوصيات التي من شأنها تحقيق آمال وتطلعات الشعوب الخليجية في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية.

وأعرب المجلس عن تطلعاته لهذه القمة المباركة بأن تسعى إلى تفعيل الشراكة بين دول مجلس التعاون تحت مشروع الاتحاد الخليجي بما يمثله من استحقاق تاريخي مهم، وتلبية لدعوة خادم الحرمين الشريفين بالانتقال من التعاون إلى الاتحاد. مطالبا المجلس ومع تصاعد الأحداث والتطورات الحاصلة في المنطقة، سرعة اتخاذ الخطوات والإجراءات نحو مشروع الاتحاد الخليجي.

ويسجل المجلس بكل الفخر والاعتزاز والتقدير ما تمثله مسيرة مجلس التعاون من تلاحم وترابط وتنسيق في العمل الخليجي المشترك، وما يجمع أبناء الشعب الخليجي الواحد من أواصر وعلاقات تاريخية وأسرية عريقة.

بوقيس يشرح طرق «الشعوذة» في الجلسة:

مشعوذون يستلمون ألف دينار على كل عمل.. وأعرفهم

أبدى النائب محمد بوقيس عدم رضاه عن ردّ وزير العدل والشؤون الإسلامية على سؤال له بشأن الجهود التي تقوم به وزارة العدل ضدّ المشعوذين في البحرين.

وخاطب الوزير بالقول «إن سبب حرقة قلبي على رد الوزير على سؤالي، هو أن هناك أسراً انهدمت بسبب أعمال السحر والشعوذة وانا اعرف أشخاصا يمارسون الدجل والسحر والشعوذة ليل نهار، ومنهم من يأخذ 1000 دينار على كل عمل يقوم به، وهذه الأعمال انتشرت في البحرين، وسببها الجهلة».

وأضاف «الوزير يقول ان الوزارة تقوم بدور التوعية والتثقيف، وأن أقول له بأنه لا يوجد أثر لذلك، وأنا درست في البحرين 12 عاما، كما قمت بالتدريس لمدة 15 عاما، ولم يمر علي درس واحد عن هذا الموضوع، فأي تثقيف تقوم به وزارة العدل في هذا الشأن؟!، وما هي الاثباتات والأدلة على هذا الكلام واين الطرق والاستراتيجيات حول ذلك».

وأضاف «بعض النساء تذهب للساحر وتقول له أريد عملا يكون فيه زوجي خاتما في يدي، وهناك ساحر أوصى امرأة ان تقوم بتوفير دم الحيض وخلطه بالأكل، فأكل منه الزوج، وشل لمدة سبع سنوات».

محمد بوقيس

وقام بوقيس بشرح بعض الأعمال التي يقوم بها المشعوذون والسحرة في البحرين، وقال «إنهم يستخدمون الكفر طريقاً لذلك، حيث يأتي الشياطين ليخدموا الشخص الكافر، وذلك بعد أن يمرّ بعدة مراحل من الكفر».

من جانبه، قال وزير العدل والشؤون الإسلامية في تعقيبه على مداخلة بوقيس بأن «الشعوذة والسحر سببها اضمحلال الثقافة الدينية، وهذه بالفعل المشكلة ولا بد ان يتم مواجهتها بالتثقيف والتوعية، والمشكلة ان اكثر الخطباء في المساجد مشغولون بالسياسة وتركوا توعية الناس بهذه الامور او غيرها».

واوصى الوزير أن يقوم بالتبليغ عن كل من يمارس هذه الاعمال ليتم التعامل مع المخالفين وفقا للقانون واكد على ان يتم توجيه الاوقاف بأن يوجهوا الخطباء لتوعية الناس عن هذه الامور.

منوهة بالدور المحوري لولي العهد في إنجاح المنتدى

تقوي: «حوار المنامة» يسهم في تقريب وجهات النظر

سوسن تقوي

ثمنت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب سوسن تقوي الجهود المبذولة في سبيل إنجاح أعمال الدورة التاسعة لمنتدى «حوار المنامة» والذي يناقش مختلف ملفات المنطقة.

وقالت تقوي ان «حوار المنامة» يمثل منصة هامة للقاء والتحاور والتناقش وبخاصة أنه يضم مجموعة كبيرة من قيادات الدول وصناع القرار والذين يقدر عددهم بنحو 50 وزير خارجية ووزير دفاع ورئيس هيئة أركان بالإضافة إلى عدد من كبار مسؤولي الأجهزة الأمنية والاستخباراتية.

ونوهت تقوي بالدور المحوري الذي يقوم به صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد النائب الأول لرئيس الوزراء في توثيق العلاقات فيما بين البحرين ومختلف المسؤولين من الدول المشاركة بأعمال «حوار المنامة».

وأيّدت تقوي موقف سموه من أن التوافق يعتبر ضمانة أساسية لصون الحقوق والتطلعات الوطنية.

وأشادت تقوي بحسن التنظيم الذي شهده «حوار المنامة» والذي أعد له وزارة الخارجية والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

وأكدت تقوي على ضرورة أن تنعكس النقاشات المهمة التي جرت في «حوار المنامة» على تحقيق مزيد من الأمن والاستقرار في المنطقة، والتأكيد على أهمية تحقيق الازدهار الاقتصادي الذي سيسهم في تحقيق مزيد من التقدم والتنمية في مختلف البلدان، وبخاصة أن «حوار المنامة» يسهم في تقريب وجهات النظر المتباعدة فيما بين المشاركين بمختلف القضايا.

وذكرت تقوي أن بعض المواقف التي أعلنها مسؤولون حاضرون في «حوار المنامة» والداعمة لتحقيق الأمن والاستقرار تمثل دعما سياسيا قويا للجهود الحكومية والبرلمانية والشعبية في مملكة البحرين لإرساء مبادئ العدالة والحرية والاستمرار في مسيرة الاصلاح الديمقراطي.

بن حويل يفوز بـ «نائب رئيس» البرلمانية الآسيوية

حاز النائب عبدالله علي بن حويل عضو الشعبة البرلمانية المشارك في أعمال المؤتمر السادس للجمعية البرلمانية الآسيوية، الذي يعقد في العاصمة الباكستانية إسلام آباد تحت عنوان «القرن الآسيوي: التعاون الآسيوي في المجالات الاقتصادية والطاقة والبيئة»، على ثقة أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية لتولي منصب نائب رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية، ورئاسة لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، حيث اعتبر بن حويل ثقة 30 دولة آسيوية مكسب لمملكة البحرين والسلطة التشريعية، مؤكدا بأن مملكة البحرين تحرص على إقامة علاقات ثقافية مع مختلف بلدان القارة الآسيوية.